الأمم المتحدة S/PV.5862

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٦٢**

الثلاثاء، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2008/202)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-29737 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما إن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد فيتالي تشيركن، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن بالغ التقدير للسفير تشيركن على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2008/202)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل هايتي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في نظر البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كازو (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/202، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعطي الكلمة الآن للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أعود إلى مجلس الأمن اليوم، وأن تتاح لي الفرصة لموافاة أعضاء المجلس بمعلومات مستكملة عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفقا للولاية الممنوحة لها بموجب القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إننا نشهد اليوم في هايتي وقت الفرص، وهو أيضا وقت الخطر. وكما عبر عن ذلك التقرير (S/2008/202) المعروض على المجلس يشجعنا، ما أحرز من تقدم حتى الآن على الصعيدين السياسي والأمني، وفي مجال بناء المؤسسات، والمؤشرات الأولية على تحسين الحالة الاجتماعية –

الاقتصادية. وتلك مكاسب حقيقية وهامة، غير أنه يجب أن نقر أيضا بأنها مجرد خطوة أولى، وأن ذلك التقدم يظل هشا على نحو استثنائي، ومعرضا لعكس مساره، وأنه ما زال يتعين علينا قطع شوط طويل قبل أن نعتبره دائما ومستداما. وكمقدمة لمناقشة هذا الصباح، قد يكون من المفيد أن نشاطر المجلس تفكيرنا بشأن سبيل المضي قدما.

إن أساس تحقيق أي تقدم دائم في هايتي سيظل يتمثل في إيجاد حد أدنى من توافق الآراء السياسي في البلد. وحتى الآن، سعت الحكومة الحالية، التي جاءت إلى السلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من خلال عملية انتخابية دعمتها بشدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى تعزيز هذا التوافق، وهي ما زالت تتمتع، بالمشروعية في نظر الجمهور، عموما. واعتمدت على تلك المشروعية للبدء بتناول عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وقد اتخذ الرئيس، رينيه بريفال، ورئيس الوزراء، جاك إدوارد أليكسيس، موقفا واضحا تماما في ذلك الصدد.

وبينما يظل توافق الآراء السياسي هذا حيويا، فإنه يتسم بقدر كبير من الهشاشة. فهناك تهديدات واضحة ومتواصلة بأن النقاش الديمقراطي قد يتزلق إلى صراع سياسي داخلي وعدم استقرار، مما قد يؤدي بدوره إلى اندلاع العنف. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، هددت التوترات بين فرادى الأطراف الفاعلة السياسية، وفيما بين مختلف فروع الحكومة، أحيانا، بالتصعيد وتقويض ثقة الجمهور. وقد تجلى احتمال تدهور العلاقات بصورة واضحة في استجواب – استدعاء – رئيس الوزراء أمام مجلس النواب في أواخر شباط/فبراير، إذ أنه على الرغم من تصويت غالبية النواب مؤيدة لرئيس الوزراء، شكلت هذه العملية تذكرة باستمرار هشاشة التعاون.

ومؤخرا أيضا، شهدنا مؤشرا خطيرا على احتمال مواجهة المشاكل، عندما وقع حادث إطلاق نار في البرلمان خلال مناقشة متعلقة بالتحقيق في ادعاء ضلوع نواب في مخالفات تتعلق بالإنفاق. وقد تبرز مشاكل أخرى في المستقبل، تتصل، في جملة أمور، باستمرار الاستفسارات عن حمل نواب ومسؤولين حكوميين جنسية مزدوجة، وبمسألة الإصلاح الدستوري، والتحضير للانتخابات الخاصة بتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاضطراب الحالي الذي نشهده في مختلف أنحاء البلد، والذي كثيرا ما يصور على أنه مظاهرات ضد ”غلاء المعيشة“ – أي ارتفاع تكاليف المعيشة – يبدو أن له أيضا بعدا سياسيا، علاوة على التعبير عن ازدياد مشاعر الإحباط جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لتعزيز الحوار البناء. غير أنه من واجب المجتمع الدولي الأعم أيضا أن يشجع بصورة فعالة جميع الأطراف السياسية على اتباع نهج مسؤول. وسيرتهن التقدم السياسي، في آخر المطاف، بأبناء هايتي أنفسهم. وبينما ستكون لحظات التوتر حتمية، من الأهمية الحاسمة أن يرقى القادة السياسيون وصناع الرأي إلى مستوى الحدث، وأن يتحلوا بضبط النفس، ويظهروا رغبة حقيقية في التعاون والحوار.

وعلى نحو عام، يجب تعزيز الهياكل الديمقراطية في البلد وتوطيدها، بغية ترسيخ الحوار المؤسسي والمساعدة على إنهاء التقليد المتمثل في العنف ذي الدوافع السياسية. ولا بد أيضا من تعزيز القدرات الإدارية الأساسية للبلد، حتى يتسنى تقديم الخدمات الأساسية للسكان. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أن توفر قسطا صغيرا من المساعدة المطلوبة، وستواصل دعم السلطات المحلية. كما ستواصل العمل على تعزيز القدرات الوطنية في مجالات رئيسية مثل إدارة الحدود. غير أن المعونة

الثنائية المنسقة ستظل ذات أهمية حيوية كيما يتسنى تحقيق تقدم فعلي ودائم.

أما في مجال الأمن، فقد تحققت مكاسب هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى جانب إشارات تنذر بأن الحالة ما زالت هشة، وأنه يتعين بذل مزيد من الجهود. والعمليات الأمنية المتواصلة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في النصف الأول من العام الماضي، ضد العصابات في بور – أو – برنس وغونائيف، دعما لسلطات هايتي ما زالت تؤتي ثمارها. وتظل الحالة الأمنية العامة في البلد أفضل بكثير مما كانت عليه، غير أننا شهدنا أيضا تجدد عمليات الاختطاف في الأشهر القليلة الماضية. وبلغ متوسط عمليات الاختطاف المبلغ عنها حوالي ٣٠ عملية في الشهر خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨.

وتلك الأرقام في طريقها إلى أن تصبح مسؤولية سياسية بالنسبة للحكومة ولبعثة الأمم المتحدة على حد سواء. كما أن هناك دلائل متكررة على أن العصابات قد تحاول أن تنظم نفسها من جديد. وتلك الأنواع من التهديدات، التي تبدو بشكل أساسي إجرامية في طابعها، ربما تستغل – وهي تستغل في أغلب الأحيان – من أجل تحقيق مآرب سياسية.

وفي الوقت نفسه، شهدنا ازدياد عدد المظاهرات المضادة للحكومة، مع تركيز خاص على الزيادة الدراماتيكية التي حصلت مؤخرا في تكلفة المعيشة، كما ذكرت سابقا. والآثار الأمنية المحتملة لتلك القلاقل تجلت في الأسبوع الماضي، حينما تطلبت تلك المظاهرات إخلاء مكاتبنا في لي كاي، في جنوب البلد. كما أن مظاهرات مماثلة، وإن كانت أقل عنفا، جرت في الأسبوع الماضي في غونائيف وبورت – أو – برنس وبعض الأماكن الأخرى.

ونتيجة لأعمال العنف التي وقعت في الماضي، يشعر سكان هايتي بحساسية خاصة إزاء التهديدات بزعزعة الاستقرار. والتصدي الصارم والمرئي أمر أساسي ولا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون بين السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة، التي يضطلع عنصراها العسكري والشرطي بدور بالغ الأهمية.

وبغية مكافحة تهديد الإجرام وأعمال العنف، عززنا تعاوننا مع السلطات الهايتية، فضلا عن تعزيز تبادل المعلومات. وزدنا وجود نقاط التفتيش في جميع أنحاء بورت – أو – برنس، حيث وقعت معظم عمليات الاختطاف، ونعمل على تعزيز قدرات شرطتنا على التحقيق والاستجابة، وهو مجال سيلزمنا فيه تقديم المساعدة المستمرة من البلدان المساهمة بالشرطة بغية الحصول على المهارات اللازمة التي تفتقر إليها البعثة حاليا. وفي الوقت نفسه، تعمل وحداتنا للشرطة المشكلة بصورة وثيقة مع نظيراتها في هايتي بغية التصدي لحوادث الاضطرابات المدنية.

كما تقوم البعثة بتعزيز وجودها على طول الحدود البرية والبحرية لهايتي، على النحو الموكل إليها بموجب القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧). ويتمثل هدفنا في دعم بسط سلطة الدولة في المنطقة ومساعدة الحكومة على ردع التهريب أو الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والذي يمكن أن تنعكس آثاره على الأمن في البلد. وكما أشار التقرير، نحن الآن منتشرون عند المعابر الأربعة الرئيسية على طول الحدود البرية ونقوم بتسيير دوريات برية منتظمة على الخط الساحلي ودوريات بحرية مشتركة على متن سفن خفر السواحل لهايتي، ريثما تنشر قدراتنا البحرية الخاصة. ومع ذلك، فإن الفعالية الحقيقية في ذلك المجال ترهن بشكل أساسي على المساعدة الثنائية التكميلية التي تقدم إلى السلطات الهايتية من الدول الأعضاء في المنطقة وخارجها.

وإلى جانب دور عنصرينا العسكري والشرطي في التصدي للتهديدات، فإنهما يقدمان المساعدة أيضا في أوقات الأزمات الإنسانية الملحة. وأحدثت سعة حيلة العنصرين العسكري والشرطي وتفانيهما فرقا حاسما في ذلك الصدد.

وأطلقنا أيضا مجموعة من المشاريع المجتمعية الإبداعية للحد من أعمال العنف، ونؤمن بأن هذه المشاريع يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا على أرض الواقع. وبإيجاد فرص عمل آنية من خلال المشاريع الصغيرة، يمكن لتلك الجهود أن تبعث بعض الأمل الذي تمس الحاجة إليه في المناطق المضطربة وأن تساعد على تقليص من الضغوط الاقتصادية التي تؤجج الدوامات المستمرة للعنف. وهي تدعم إعادة إدماج بعض الذين تورطوا في أنشطة إجرامية بدرجة أقل بإدراجهم في قوة العمل. كما أنها تساعد على إجراء بعض التحسينات الملموسة في الحياة اليومية للمجتمعات المعرضة للخطر. وقمت شخصيا في الشهر الماضي بتفقد ستة من تلك المشاريع في سيتي سولي ومارتيسان وشعرت بالتشجيع بعد أن رأيت أن ذلك البرنامج المجتمعي للحد من أعمال العنف يسير الآن في الاتجاه الصحيح، وإن كان، بعد بعض التأخير.

وبطبيعة الحال، فإن توطيد الأمن سيتطلب إنشاء هياكل لسيادة القانون في هايتي تكون قابلة للبقاء ويمكنها أن تتحمل بصورة مطردة المسؤوليات بينما تزداد طاقتها. وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرز بعض التقدم، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للوفاء بالمعايير الواردة في التقرير.

ودأبت البعثة على العمل بشكل وثيق مع سلطات هايتي في تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. ويعمل في جهاز الشرطة الآن حوالي ٨ ٤٥٠ فردا، ويضطلع ١ ٠٠٠ فرد منهم تقريبا بمهام غير أعمال الشرطة، مثل مهام موظفي الإصلاحيات، وحرس الحدود والمطافئ. ومع أن هذا يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام، فإنه يقل كثيرا عن العدد الأدنى للأفراد الذي يبلغ ١٤ ٠٠٠ فرد اللازم لكفالة القيام بالمهام الأساسية لأعمال الشرطة، وفقا لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. وستواصل البعثة جهودها للمساعدة في إضفاء الطابع المهني على الشرطة وتطوير مؤسساتها، ولكن من الواضح أن تقديم الدعم الثنائي التكميلي سيبقى أمرا لا غنى عنه للوفاء بالاحتياجات المعلقة للشرطة، بما في ذلك في المجالات الرئيسية مثل البنية التحتية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات الأخرى.

وبالمثل، فإن إجازة ثلاثة قوانين بالغة الأهمية في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن استقلال الجهاز القضائي والخطط الوطنية لإصلاح نظام العدالة والنظام الجنائي، انطلاقا من الدعم القوي الذي تقدمه البعثة، يمكن أن يمهد الطريق نحو إحراز تقدم. ولكن بذل جهود مستمرة ومنسقة سيكون أمرا أساسيا لتحويل تلك المخططات إلى واقع. والمشاركة المستمرة للقيادة السياسية لهايتي ستكون أساسية لإنشاء المجلس الأعلى للقضاء وكلية القضاة، اللذين يتسمان بأهمية رئيسية. ولا بد من إيلاء الأولوية للخطوات القصيرة والمتوسطة الأجل لمعالجة الحالة في نظام السجون، وهي حالة غير مقبولة من المنظور الأمني ومنظور حقوق الإنسان على حد سواء. وهنا، مرة أخرى، فإن تقديم المساعدة الثنائية أمر لا غنى عنه لتوفير الموارد الإضافية والمهارات والمعدات المطلوبة لتحقيق الفعالية الأساسية.

وأخيرا، فإن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية ترسم صورة مختلطة أيضا. ومع أن تلك المشاكل لا تقع بصورة مباشرة في إطار المسؤوليات الموكلة إلى البعثة، من الواضح أن الاستقرار والتنمية أمران مرتبطان ارتباطا لا ينفصم.

إن هـايتي أحـرزت تقـدما كـبيرا في تحقيـق اسـتقرار الاقتـصاد، ويقـدر أن النمـو الحقيقـي للنـاتج المحلـي الإجمـالي قـد زاد بنـسبة ٣,٢ في المائـة في عـام ٢٠٠٧، ليعـود بهـايتي، في مـا يتعلـق بالمـستوى الـشامل للنـاتج المحلـي الإجمـالي، إلى مستوى عـام ١٩٩١. وانخفـض المعـدل السنوي للتـضخم إلى حوالي ٨ في المائة في العام الماضي، منخفضا من نسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة التي كان عليها قبل بضع سنوات، وظلت العملة مـستقرة. وأعـدت الحكومـة ورقـة عـن النمـو الـوطني واسـتراتيجية الحـد مـن الفقـر تجـسد الأولويـات الوطنيـة لهـايتي، وينبغـي أن تـشكل الأسـاس لاسـتراتيجيات تقـديم المساعدة في المستقبل، بـدءا بالمناقـشات المتوقـع إجراؤهـا في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في بورت – أو – برنس.

وكل ذلك يدعو إلى التشجيع، ولكنه لم يحقق بعد أي تحـسن فـوري في الظـروف المعيـشية الـصعبة للأغلبيـة الكاسحة من السكان، الـذين عـانوا في الواقـع مـشقة إضـافية من جراء الزيادات الكبيرة في أسعار عدد من السلع الأساسية خلال الأشهر الأخيرة. وأدى ذلك إلى ازدياد السخط العام حيـال مـا يـسمى في هـايتي بـ ”غـلاء المعيـشة“، الأمـر الـذي ينطوي على إمكانية واضحة لتقـويض جميـع جهودنـا المتعلقـة بتحقيق الاستقرار.

وفي هـذا الـسياق، لا بـد أن تعمـل البلـدان المانحـة والمؤسـسات الماليـة الدوليـة والقطـاع الخـاص، بمـا في ذلـك الهايتيون المقيمـون في الخـارج، مـع الـسلطات الهايتيـة للتوصـل إلى سبل إبداعيـة لتوليـد مـا أسميـه عائـد الاسـتقرار – وبعبـارة أخـرى تحـسين فـوري وملمـوس في الظـروف الاجتماعيـة – الاقتصادية بما يسمح بالمضي قدما بعملية تحقيق الاستقرار.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يـزال أمامنـا طريق طويل في هايتي. وكما أشير في التقرير، تقـع المـسؤولية الأساسـية علـى عـاتق الـسلطات الهايتيـة في عمليـة تحقيـق الاسـتقرار. ومـع ذلـك، فمـن الجلـي – والـسلطات الهايتيـة نفـسها واضـحة جـدا بـشأن هـذه النقطـة – أنهـا لا تـستطيع الاضـطلاع وحـدها بتلـك المـسؤولية. وسـتظل في حاجـة إلى مـساعدات خارجيـة كـبيرة. وبالمثـل، فـإن اسـتمرار وجـود عملية حفظ السلام أمر لا غنى عنه، ويجب استكمالها بجهـود مستدامة ومنسقة يبذلها المانحون الثنائيون والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

ويجب أن يتجلى هدفنا المشترك تخطي العتبـة النهائيـة لتحقيـق الاسـتقرار تفاديـا للحاجـة إلى إيفـاد عمليـة لحفـظ السلام في هايتي في المستقبل. وبنـاء على طلـب مجلس الأمـن الـوارد في الفقـرة ٢٢ مـن القـرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، يقـدم التقرير الحالي بعض الاقتراحات الأولية حول النقـاط المرجعيـة الـتي قـد يمكـن علـى أساسـها قيـاس توطيـد عمليـة تحقيـق الاستقرار في كـل مجـال مـن المجـالات الرئيسية لولايتنـا. وقـد حددنا خمس من هذه النقاط.

أولا، قد يشمل مجال التقدم السياسي، إتمام الدورة الانتخابيـة الجديـدة، الـتي تبـدأ هـذا العـام بانتخابـات مجلـس الشيوخ، وينبغي أن تتوج بتحول سلمي تجاه انتخاب الرئيس والبرلمان على نحو ديمقراطي في عام ٢٠١١.

ثانيـا، ينبغـي إقامـة هيكـل أمـني مـستدام يكـون قـادرا على الرد على التهديدات، مع احترام، المعايير المهنية.

ثالثـا، ينبغـي تهيئـة العناصـر الرئيـسية لإقامـة نظـام قـضائي وجنـائي مـستقل وموثـوق بـه، يـدعم معـايير حقـوق الإنسان.

رابعا، وبوجـه أعـم، فـإن إنـشاء إدارة عاملـة في جميـع أنحـاء الـبلاد تكـون قـادرة علـى تقـديم الخـدمات الأساسـية، بما فيها استراتيجية فعالة لإدارة الحدود، هو أمر أساسي.

أخيرا، تعتبر التحسينات الملموسة في ظـروف معيـشة السكان عامة والنمو الإيجابي في النـاتج المحلي الإجمـالي لعـدد

من السنوات، وكذلك الارتفاع الكبير في مستوى العمالة والاستثمارات، مؤشرات رئيسية نرى أنه ينبغي أن يأخذها مجلس الأمن في الاعتبار عند اتخاذ قراراته فيما يتعلق بمستقبل مشاركته في هايتي.

وفي بيئة سريعة التغير وغالبا ما تتسم بالصعوبة، من المهم أن نتفادى الوقوع في شراك التفاؤل السابق لأوانه أو، عوضا عن ذلك، الإحباط غير المتناسب في وجه الانتكاسات التي لا يمكن تجنبها. وأعتقد أننا يجب أن نتبع نفس المسار، وأن نواصل التركيز على أن حقيقة أن هذه اللحظة قد تكون فرصة استثنائية لهايتي لتفادي الدورات المدمرة التي وقعت في الماضي. إننا بحاجة إلى العمل معا لكفالة اغتنام هذه الفرصة، وتوطيد الاستقرار الناشئ في البلاد، وإرساء الأساسات القوية اللازمة لتحقيق مستقبل أفضل.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر سائر أعضاء المجلس، على دعمكم القوي لهايتي. وسيظل دعمكم عاملا رئيسيا لنجاح بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إذ نواصل عملنا في مواجهة التحدي الذي ينتظرنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.